****



 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

 جامعة ميسان/كلية الادارة والاقتصاد

 قسم الاقتصاد/ الدراسة الصباحية

 **عنوان البحث**

 **انتاج وتصدير الغاز ودوره في الموازنة العامة(العراق أنموذجاً)**

 **بحث مقدم الى كلية( الادارة والاقتصاد) قسم (الاقتصاد ) كجزء من متطلبات نيل شھادة البكلوريوس**

 **2023-2024**

 **بأشراف الاستاذ: م.م محمد جمعة**

 **اعداد الطلبة**

 **مصطفى ھاشم جواد**

 **زهراء كاظم خضير**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**

**وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ**

 **صدق الله العلي العظيم**

 **سورة الحديد: اية 25**

****

**الإهداء**

**إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المُستنير**

**فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغنا للتعليم العالي**

**سيدي ومولاي ابو الفضل العباس عليه السلام**

**الى من كان سدا منيعا وسندا لنا في كل شدة وصديقا لي في كل زمان**

**(والدي الحبيب)، أطال الله في عمره**

**إلى من وضعتنا على طريق الحياة، وجعلتنا رابط الجأش،**

 **(امي الغالية)، اطال الله في عمرها .**

**إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.**

**إلى جميع أساتذتي الكرام؛ وخصوصا الاستاذ محمد جمعه**

**ممن لم.يتوانو ا في مد يد العون لي**

**أُهدي إليكم بحثي هذا .**

****

****

**شكر وعرفان**

 **اشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل**

 **قوله تعالى(وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ** **) سورة يوسف**

 **الحمد لله الذي انار طريقنا وثبت خطايانا وأمرنا بالصبر لأكمال المشوار**

 **والحمد لله رب العالمين الذي احيا قلوب العارفين وبنور معرفته احيا نفوس العابدين**

 **بنور عبادته وهو العادل الذي لا يجور في حكمة**

 **الحمد والشكر لله اولاً واخراً**

 **اقدم شكري وامتناني الى جميع من اعانوني وساعدوني في اخراج هذا البحث**

 **بفضلهم وجهدهم على الاراء القيمة التي ابدوها لي وخصوصا**

 **مشرف البحث الاستاذ الفاضل محمد جمعه والى الهيئة التدريسية في القسم عموما**

 **وراجيا من الله ان اكون قد اصبت اكثر مما أخطأت وان يستفاد مما بذلت من جهود**

 **املاً ان اكون قد اعطيت الموضوع بعض حقه وأسأل الله ان يعلمنا مما ينفعنا وينفعنا بما علمنا**

 **والله ولي التوفيق**

**الملخص:**

 **اتسمت السياسة المالية في البلدان النامية عامة والعراق بصورة خاصة باختلالات بنيوية كبيرة، إذأن الموازنة العامة للدولة تعتمد وبشكل كبير على مصدر أحادي محدود للحصول على جزء كبير من الإيرادات العامة لاأ وهو قطاع النفط،كما أن النفقات العامة للدولة اتسمت بالاختلال نتيجة التركيز على الإنفاق الجاري أكثر من الاستثماري، وهذا يعكس الطبيعة الاستهلاكية للإنفاق الحكومي، إذ أصبحت النفقات الجارية تشكل القسم الأكبر من النفقات العامة.**

 **أن الطبيعة الريعية للنظام الاقتصادي في العراق، جعلت هذا الاقتصاد أحد اقتصادات البلدان النامية والتي تعاني من اختلال في هيكلها الإنتاجي، إذ أن اغلب الناتج المحلي الإجمالي وناتج القطاعات السلعية متأتي من قطاع النفط، إذ استحوذ هذا القطاع على النسبة الأكبر خلال مدة الدراسة رغم تراجع أهميته في بداية الحصار الاقتصادي، أما القطاعات الأخرى فإنها لا تشكل سوى نسب متواضعة في هذا الناتج.**

 **وبذلك أصبح النفط يمثل المورد الأساس في تمويل الموازنة العامة للدولة وكذلك في تحديد حجم النفقات العامة، كما أن اغلب الصادرات متأتية من القطاع النفطي، إذ احتلت صادرات النفط الخام النسبةالأكبر من إجمالي الصادرات خلال مدة الدراسة باستثناء مدة بداية الحصار الاقتصادي ولغاية العمل بموجب مذكرة التفاهم، وهذا جعل من النفط الخام المصدر الأساس في الحصول على العملات الصعبة وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها، إن اختلال بنية الناتج من خلال الاعتماد على قطاع النفط، يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات وانعكاسها على خفض الإيرادات العامة للدولة وبالتالي زيادة عجز**

**الموازنة العامة، أي أن العلاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة للدولة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.**

 **ومن اجل التحقق من فرضية الدراسة فان هيكل الدراسة قسم إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الغاز الطبيعي بنية الناتج واتصدير وتناول الثاني تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وبنية الغاز الطبيعي في العراق، أما الثالث فقد تضمن شكل البيانات والاستنتاجات وتوصيات الدراسة.**

**المقدمة :**

**يعد الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة الهيدروكربونية العالمية بعد النفط السيما في السنوات لتعدد استخداماته الصناعية وكذلك تعزيز الايرادات المالية من خلال تصدير الاخير وذلك مكثفات الغاز السيما بعد تراجع وهبوط أسعار النفط حيث يمتلك العراق احتياطيات من الغاز الطبيعي في عام 2018 بلغت 125.6 ترليون قدم مكعب و تشكل نسبة %1.8 من أجمالي احتياطي العالم للغاز البالغ (6951.8) ترليون قدم مكعب ، وبذلك يحتل العراق المرتبة الثاني عشر من االحتياطي العالمي للغاز والخامسة عربياا، ويصنف %70 من الغاز الطبيعي في العراق مصاحباا %20 غاز حر و %10 غاز قبعة ،ويتركز معظم احتياطي العراق للنفط و من الغاز الطبيعي في المحافظات الجنوبية السيما محافظة البصرة ، وازدادت كميات حرقه وهدر ه السيما بعد إبرام عقود جوالت التراخيص النفطية عام 2009اضافة الى ذلك لقد حضي الغاز الطبيعي بأهميه كبيره في مختلف دول العالم كأحد المصادر المهمه للطاقه وذلك لتعدد استخداماته في مختلف النشاطات الاقتصاديه ومنها الصناعات البتروكيمياويه والكهرباء وقطاع النقل وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل والذين هم في سن العمل وبما ان الغاز يمثل اهم مصادر الطاقه البديله للنفط اذ يسهم بنحو ربع الطاقه المستهلكه في العالم نتيجه المميزات التي يتميز بها الغاز الطبيعي فأنه الوقود الانظف و الأقل إصدارا للانبعاثات مقارنه مع غيره من أنواع الوقود الاحفوري مما يتصدر ان يكون من اكثر البدائل التي سوف تحل محل النفط الخام** .

**أهمية البحث :**

 **تأتي اهميه البحث من خلال معرفه اهميه استثمار الغاز الطبيعي في تنميه سوق العمل العراقي والتقليل من ظاهرة البطاله في العراق و ما هي الأهداف المستقبليه من استثمار الغاز الطبيعي و استغلاله في تنميه القطاعات الاقتصاديه اذ يعد الغاز الطبيعي واستثماره الممول الرئيسي الثاني بعد النفط لتطوير سوق العمل العراقي من اجل الوصول الى اهداف التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه .**

**مشكله البحث :**

 **تنبع المشكله من اعتماد العراق على عوائد الصادرات النفطيه لتمويل الموازنه العامه وزياده في عرض العمل و قله في الطلب على العمل مما يؤدي الى زياده ظاهره البطاله وتدهور سوق العمل العراقي وعليه فلابد من البحث عن بدائل لتنويع الإيرادات للتقليل من حده البطاله من خلال الحلول الناجحه في استغلال اهميه استثمار الغاز الطبيعي عن زياده الصادرات للغاز مع النفط الذي يعتمد عليه العراق عن طريق الإيرادات المتحصلة من تصدير النفط لتمويل النفقات العامه للدولة العراقية .**

**فرضيه البحث :**

 **يستند البحث الى فرضيه مفادها ان استثمار الغاز الطبيعي سوف يؤدي الى تنويع مصادر الدخل ,مما يزيد من العوائد النفطيه وزياده فرص العمل والتقليل من الغاز المحترق من الابار النفطيه في المستقبل القريب والذي بدوره سوف يقلل من التلوث البيئيوهذا ما يجعل الحكومه تهتم بأنواع الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصاديه في العراق من اجل تنميه سوق العمل العراقي**

**هدف البحث :**

 **يهدف البحث الى التعرف على اهميه استثمار الغاز الطبيعي ومدى اسهامه في تنويع مصادر الإيرادات وعن مدى اسهام هذا القطاع في انتعاش سوق العمل , وما هي الاثار المستقبليه لهذا الاستثمار في تنميه سوق العمل , وما هي اثاره الايجابيه في الاقتصاد العراقي .**

**خطه البحث :**

**تم تقسيم البحث الى المباحث التاليه :-**

**1- المبحث الأول / طرق انتاج وتصدير الغاز في العراق .**

**2- المبحث الثاني / الغاز الطبيعي احد إيرادات الموازنة .**

**3-المبحث الثالث / جدول البيانات**

**المبحث الأول**

**طرق انتاج وتصدير الغاز في العراق**

**طرق انتاج الغاز كمصدر من مصادر الطاقة :**

**1ـ إنتاج الغاز بواسطة الشركات :**

**يعد العراق منطقه رئيسيه لتطور قطاع الغاز في العالم غير ان 700 مليون قدم مكعب من الغاز تحرق يوميا دون الاستفادة منها وتؤكد الدراسات العراقية والدولية ان ما يحرق يوميا من الغاز العراقي يكفي لتزويد الأردن مثلا مرتين بالطاقة الكهربائية و تعبئه 300 الف أسطوانة غاز يوميا . ان الشركات النفطية الأجنبية التي عملت في العراق ما يزيد عن نصف قرن لم تكن مهتمة باستثمار الغاز العراقي لذلك فصناعه الغاز العراقي عراقية المنشأ والتكوين والإدارة والتمويل تعود بدايتها الى عقد الستينات من القرن الماضي عندما تم تنفيذ مشروع تحليه الغاز ومد شبكه انابيب الغاز لمصنع التاجي للغازات الصناعية في بغداد مرورا بتنفيذ مشروعي غاز الشمال وغاز الجنوب في نهايه عقد السبعينات فضلا عن ذلك فأن العراق يمتلك شبكه مهمه من انابيب الغاز التي تربط شمال العراق بجنوبه كما تربطه بمنافذ التصدير البرية والبحرية اذ تمتد أطول شبكه انابيب غازية عراقية الى نحو 1527 ميل .(1)**

**ــ لماذا تهتم شركة شل الهولندية البريطانية بالعراق ؟**

**لان العراق يمتلك احتياطا كبيرا من الغاز الطبيعي يصل الى 70 ترليون متر مكعب وهو ما يضع العراق في المرتبه الرابعه عربيا والعاشره عالميا ولان العراق يمتلك بنيه تحتيه مناسبه لصناعه الغاز التي تنتج حوالي 2,6 مليار متر مكعب سنويا فضلا عن الاهميه المتزايده للغاز الطبيعي الذي يسهم بنحو ربع الطاقه المستهلكه في العالم مما يقتضي تأمين امدادات مستقره من الغاز الطبيعي الى اوربا التي تستورد نحو 40 % من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا ولا ترتبط الاخيره بعلاقات جيده حاليا مع اوربا ولاسيما بعد حربها مع جورجيا وكذا الحال بالنسبه لإيران اما قطر والجزائر فأنتاجهما موزع عالميا.(2)**

**(1) وزارة النفط ،شركة نفط البصرة ،هيأة العمليات، قسم القياسات، شعبة حركة النفط والغاز ،التقرير التوثيقي  للمدة (2018-2009) ، بيانات غير منشورة**

**(2) د.عبد الجبارعبود الحلفي واخرون/ نفط العراق من عقود الامتيازات الى جولات الترخيص / جمهوريه لبنان العربيه / بيروت /دار ومكتبه البضائر / 2019 / ص 142**

**2ــ الاحتياطي من الغاز:**

**يبلغ احتياط العراق المؤكد من الغاز الطبيعي 3170 مليار متر مكعب عام 2009 وهو لم يتغير من عام 2000 محتلا بذلك المرتبه الخامسه عربيا بنسبه مؤيه قدرها 6% من الاحتياطي العربي و 3.4% من احتياطي الأوبك و 1.7% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي في العالم ذاته و يشمل الاحتياطي العراقي من الغاز الطبيعي نحو 630 مليار متر مكعب من الغاز الحر و 300 مليار متر مكعب من غاز { القبعات } وهو غاز يغطي طبقه النفط في بعض الحقول النفطيه و 2240 مليار متر مكعب من الغاز المصاحب أي ان الغاز المصاحب للنفط يستحوذ على نحو 70% من الاحتياطي العراقي و20% من الغاز الحر و 10% منغاز القبعه . يوجد معظم الغاز المصاحب و غاز القبعات في تشكيلات العصر الثلاثي في شمال شرق العراق وصخور الباليوزويك غرب العراق و تشكل حصه المنطقه الجنوبيه من الاحتياطي ومعظمه من الغاز المصاحب نحو 60% اما النسبه المتبقيه و قدرها 40% فيوجد في المنطقه الشماليه و معظمه على شكل غاز حر يتوافر في الحقول الغازيه المستقله او في القبب الغازيه للحقول النفطيه .**

**ويوجد في العراق عشره حقول للغاز الحر خمس منها تقع في شرق وشمال شرق العراق و هي : حقول كورمور/ جمجمال/ خشم الأحمر/ جرايابيكا/ و المنصوريه و تحتوي فيما بينها على حوالي 11 ترليون قدم مكعب نحو 300 مليار متر مكعب كأحتياطي ثابت و يحتوي كل من حقل حبه 30 كيلو متر جنوب البصره و حقل عكاس في الصحراء الغربيه قرب الحدود السوريه على ما يزيد قليلا على ترليوني قدم مكعب نحو 100 مليار متر مكعب من الاحتياطي الثابت لكل منها . اما بخصوص إمكانات العراق الغازيه المحتمله وغير المكتشفه فهي تبدو كبيره جدا و تقدر بحوالي 332 ترليون قدم مكعب و 9,3 ترليونات متر مكعب يعتقد ان FREE GAS أي ان ليس مصاحبا للنفط في حيث ان الباقي وقدره حوالي نحو 168 ترليون قدم مكعب و 7,4 ترليونات متر مكعب فهو غازمصاحب ASSOCIATED GAS او ذائب في احتياطات العراق النفطيه المحتمله غير المكتشفه بعد و المقدره بنحو 240 مليار برميل و يقع بنحو 83% من الغاز المصاحب في الحقول النفطيه الجنوبيه في حيث يقع الباقي 17% في الحقول الشماليه و الوسطى و يبرر الانحراف الشديد في هذا التوزيع ان حوالي 71% من احتياطي النفط المؤكد يقع في جنوب و ان نسبه الغاز المصاحب للنفط المستخرج GAS }/OIL RATIO { في الحقول الجنوبيه تبلغ حوالي ضعف النسبه في الحقول الشمالية و الوسطى .**

**ان الغاز في الحقول الجنوبيه هو غاز حلو يحتوي على مقادير ضئيله جدامن الكبريت مقارنه مع غاز الشمال الحامض و الذي يحتوي على حوالي 7.2% من كبريتيد الهيدروجين H2S .**

 **ان جميع قبعات الغاز عدا واحده منها تقع في الحقول الشمالية و الوسطى و ان قبعه الغاز الوحيده التي تم اكتشافها في الحقول الجنوبيه تقع في طبقه الغاز من حقل مجنون و يوجد 94% من احتياطات غاز القبعه في خمس حقول شماليه وهي : جمبور/ وعجيل/ باي حسن/ خباز/ كركوك و ينتج غاز القبعه كأضافه او تكمله للغاز المصاحب المستعمل في توليد الطاقه الكهربائيه و في الصناعه في حاله الحاجه اليه و كذلك لمواجهه حمل الذروه PEAK LOAD في توليد الطاقه الكهربائيه ونظرا لان اغلب الغاز العراقي هو من النوع المصاحب فأن انتاج الغاز في العراق يتأثر بصوره رئيسيه بأنتاج النفط الا ان العراق يحرق كميات هائله من الغاز قياسا للكميات المنتجه على الرغم من تباين البيانات في المصادر المختلفه في حيث كان العراق ينتج 11,1 مليار متر مكعب سنويا من الغاز فأنه يحرق 5,3 مليار متر مكعب بمعنى ان نسبة الاستثمار تشكل نحو 52% وفي عام 2007 انتج العراق نحو 167,5 مليار متر مكعب والمحروق نحو 80،4 مليار متر مكعب أي نحو 49% .(1)**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

 **(1)جميل طاهر التعاون العربي في مجال النفط والغاز الطبيعي ؛مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 36؛العدد134؛2010**

**3ــ المشكلات والصعوبات التي تواجه عملية انتاج الغاز:**

**أولا :يمكن تحديد اهم المشكلات التي تواجه انتاج الغاز في العراق بما يلي:**

**-1 انخفاض معدلات الغاز المغذي الى شركتي غاز الشمال وغاز الجنوب 0 فالطاقة المخططه للإنتاج في شركة غاز الجنوب مثلا تبلغ 450 مقمق / يوم في حين الكمية المغذية المستلمه فعلا 292 مقمق/ يوم كمعدل وبذلك يكون العجز في التغذية المخططه نحو 158مقمق/ يوم كمعدل مما يؤثر في كمية الغاز السائل المنتج يوميا من 2500 طن /يوم الى 956 طن / يوم اي بعجز مقداره 1544 طن / يوم ويتسبب ذلك العجز بأزمة حادة في كمية الغاز السائل المعد للاستهلاك اليومي هذا في الوقت الذي يتم فيه حرق كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المصاحب للنفط0**

**-2 انقطاع التيار الكهربائي المستمر عن الشركات وعدم توافر مولدات كهربائية كافيه لتشغيل المصنع مما يقلل من كمية الإنتاج المقررة 0**

**-3كثرة العطلات الميكانيكية والكهربائية وعدم توافر المواد الاحتياطية بالمستوى المطلوب مما ينعكس على تردي عمليات الصيانة الدورية والسنوية بسبب تقاد الأجهزة والمعدات اذا انتهى العمر الإنتاجي لها مما يستلزم تحديث الأجهزة والمعدات وتجهيز الشركة بتقنيات متطورة0**

**-4اضطراب الوضع الأمني الذي يؤثر سلبا في استقرار العاملين واستمرار وجودهم في اثناء لعمل 0**

**-5عدم اصلاح اضرار بعض المعدات المهمة او تاهيل منظومات جديدة وعزوف الشركات الأجنبية عن العمل في العراق**

**-6تدخل جهات خارجية لا تعمل في وزارة النفط في عمل الشركتين غاز الجنوب وغاز الشمال مما يعوق عملية الإنتاج والتنظيم الاداري0**

**-7من غير الممكن وضع خطة لتوسعة الإنتاج في الشركتين ومواكبة التقنية الحديثة واستثمار الغاز المنتج في حقول شركة نفط الجنوب من دون إضافة وحدات انتاج جديدة متطورة تعمل بتقنيات حديثة تلائم المتطلبات المستقبلية للسوق وحاجة المستهلكين 0 بمعنى اخر يجب انشاء مصنع جديد للغاز0**

**-8نادرا ما يحصل العاملون في الشركتين على دورات تطويرية او تاهيلية للعاملين فيها خارج البلد0 اذ ان الدورات التاهيلية والتطويرية المقامة في العراقتكاد تكون معدومة على الرغم من الحاجة الفعلية لتلك الدورات لرفع كفاءة أداء العاملين وزيادة خبراتهم الفنية والادارية0**

**-9توجد بطاله مقنعه تفوق 40% من العاملين بسبب فرض التعيينات للعاملين من قبل وزاره النفط من دون حاجه الشركتين الفعليه مما يشكل هدرا في النفقات.**

**ثانيا: التحديات التي تواجه تصدير الغاز في العراق :**

**-1ضروره مرورخطوط انابيب عبر أراضي بعض الدول وما تثيره من مشكلات سياسيه و قانونيه مما يتطلب عقد اتفاقيه اقليميه او دوليه .**

**-2الحاجه الى استثمارات كبيره لمد خطوط انابيب.**

**-3حمايه خطوط الانابيب عمليه معقده ومكلفه.**

**-4ضروره توقيع عقود طويله الاجل بين العراق والدول المستورده للغاز او الدول التي تمد عبر أراضيها انابيب الغاز.**

**-5الحاجه الى دراسات دقيقه لمعرفه الكميه المطلوبه من الغاز.**

**-6كيفيه تحديد سعر الغاز وكيفيه تسديد قيمته.**

**-7الاشراف على خطوط الانابيب وصيانتها.**

**4 ــ كميات الغاز المحروقه في الشعلات :**

**كميات الغاز المحروقه في الشعلات بصوره خاصه في المصافي العراقيه قد بلغت نحو 14,8 مليار قدم3 غاز حلو وحامض في مصافي الشمال سنه 2006 و 173946 قدم3 في مصافي الجنوب و نحو 6 مليارات قدم 3 في نفط الجنوب غازات محروقه في الشعلات ونحو مليار قدم 3 في غاز الجنوب في صوره غاز جاف وغاز محروق لارتفاع الشبكه أي ماي عادل نحو 13 مليار متر مكعب من ضمنها غاز حامضي في مصافي الجنوب وغاز الجنوب و غاز الوقود وغازات أخرى بينما تبلغ كميات الغاز المحروق في العراق حسب بيانات خبراء البنك الدولي 7,6 مليار متر مكعب سنه 2007 واستنادا الى ان كل متر مكعب واحد من حرق الغاز يطلق 2 كغم من CO2 الى الغلاف الجوي فأن حرق الغاز العراقي البالغ 7,6 مليار متر مكعب سنويا يطلق نحو 13 مليون طن من غاز CO2 الى الغلاف الجوي العراقي سنويا و يبقى هذا الامر ساريا اذا لم تتغير سياسه الحكومه تجاه استثمار الغاز الطبيعي ونتيجه لحرق هذه الكميات الضخمه من الغاز في العراق فأن العراق يخسر سنويا نحو 20 مليار دولار .**

**ويبدو في التحليل للمركبات المختلفه للغاز العراقي انه يتمتع بالمواصفات نفسها للغاز الروسي المصدر الى تركيا اذ يحتوي على هيدروكاربونات ثلاثية الأجزاء و غاز H2S كبريتيد الهايدروجين و مركبات الكبريت و نيتروجين في بعض الحقول فضلا عن الميثان والايثان والبروبان .علما ان الغاز الحامضي يحتوي على 32 نوعا من المركبات التي تبدأ بالهايدروجين وتنتهي بسيانيد الهايدروجين مرورا بالاستلين والبنتان .(1)**

**5ـ عمليات تصدير الغاز في العراق *:***

**اولا ـ شبكات النقل والانابيب :**

**يعد النقل بالانابيب احدى وسائل النقل البري المهمه و الحيويه في العالم نظرا لمزاياها المعروفه كأنخفاض تكاليف النقل و تتخصص خطوط الانابيب بنقل مصادر الطاقه كالنفط والغاز الطبيعي والغاز المسيل , يرجع استخدام الانسان لخطوط الانابيب لنقل المياه الى زمن بعيد ولكن اسنخدام هذه الوسيله لم ينل شهرته الكبيره الا بعد اكتشاف النفط بشكل تجاري في العالم و زياده الطلب على مصادر الطاقه البديله ثم بدا التوجه نحو استخدام الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقه الى جانب النفط .استخدمت الانابيب لأول مره لنقل الغاز عام 1885 م , اذ أنشئ اول خط لنقل الغاز لمسافه طويله بين بنسلفانيا و نيويورك وكان طوله 140 كم وقطره 32,20 بوصه ثم انتشر نقل الغاز بالانابيب عالميا بطاقه تتناسب مع كميات الإنتاج واتساع الأسواق .توجد مجموعه من الانابيب تعرف بأنابيب التجمع تنقل الغاز من الابار الى وحدات معالجه الغاز وبعد ذلك يرسل الغاز المعالج في خطوط الانابيب الى المدن و القرى الكبرى والصغرى .**

**يصل الغاز الى المستهلكين خلال شبكه خطوط التوزيع وخطوط توزيع الغاز نوعين :-**

 **خطوط الانابيب الرئيسيه للخدمه وخطوط الانابيب الفرديه للخدمه , خطوط الانابيب الرئيسيه كبيره ومتصله بخطوط انابيب النقل في حيث تكون خطوط انابيب الخدمات الفرديه اصغر ومتفرعه من الخطوط الرئيسيه , وتحمل خطوط الخدمات الفرديه الوقود الذي تسوقه شركات الخدمه العامه الى المنازل والمكاتب والمصانع و أي مستهلكين اخرين .اما بالنسبه للعراق فيبدأ مشروع نقل الغاز من كركوك الى محطه كهرباء الدبس الذي انجز عام 1959 و تعد اول شبكه انابيب نقل غاز غي العراق و التي اخذت بالنمو مع تطور الصناعه النفطيه حيث بلغت أطول خطوط انابيب غاز 4و 2989 كم خلال عام 2009 .ان انتاج برميل واحد من النفط الخام سينتج معه 600 قدم مكعب من الغاز المصاحب كمعدل ان خطه وزاره النفط تتضمن رفع الإنتاج الى 5,6 ملايين برميل يوميا بعام 2015 وبناء على النسبه المحسوبه أعلاه بأفتراض انها ستبقى ثابته بحدود 600 قدم مكعب / برميل , فأن حجم الغاز المصاحب المنتج سيكون 9,3 مليار قدم مكعب قياس يوميا و 40 مليار متر مكعب سنويا في عام 2015 . (2)**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**(1)حسن لطيف وأخرون الغاز العراقي والسياسة النفطية في العراق في ظل الاحتلال الامريكي ؛رؤية مستبقلية؛بغداد؛مراكز العراق للدراسات 2010**

**(2)عادل رشيد؛الغاز العراقي ؛ادارة توحيد ام تقسيم بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية الجامعه المستنصرية ؛بغداد 2012**

**ثانيا ـ عمليات استثمار الغاز في العراق :-**

 **نظرا لامتلاك العراق ثروه هائله في مجال الغاز الطبيعي المصاحب و بسبب محدوديه الاهتمام في هذا الجانب وبقائه محدودا فأن الإنتاج منه لايتناسب مع متطلباته في عمليه التنميه المحليه وزياده الطلب العالمي عليه ولهذا جاء هذا المحور للتعرف على واقع الاحتياطي منه و إمكانات الإنتاج .يحرق العراق يوميا كميات كبيره من الغاز الطبيعي فضلا عن عدم الاستثمار الكامل في حقوله النفطيه المتعدده , ولان اغلب دول العالم اتجهت الى مورد اقتصادي بديل عن النفط ولاسيما مع تراجع أسعار وتذبذب سوقه بشكل ملحوظ لذا صار من الواجب استغلال الكميات الهائله من الغاز الطبيعي الذي يتميز بجودته وامكانيه دخوله في الصناعات المختلفه .ان الغاز الطبيعي لم يحظ بالاهتمام الكافي استثماريا من قبل الحكومه العراقيه على الرغم من كونه الرافد الثاني للطاقه بعد النفط والذي بأمكانه ان يغطي جزءا كبيرا من موازنه الدوله , خاصه بعد تراجع أسعار النفط عالميا وتزايد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي الذي من المتوقع ان ينمو بمعدل سنوي يقارب 4,1% من الاستهلاك العالمي. لقد اثبت الغاز الطبيعي قدرته العالميه في احتلال مكانه متقدمه بين مصادر الطاقه وله منافسه قويه في تلبيه متطلبات الدوله الصناعيه في إيجاد مصدر نظيف للطاقه وقد شكلت تجاره الغاز الطبيعي مكانه مهمه بين مصادر الطاقه الأخرى بسبب الخصائص التي يتمتع بها ارتفع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي الذي كان يتم نقله بصوره تقليديه عن طريق خطوط الانابيب الا ان تطور التكنلوجيا في صناعه الغاز الطبيعي أدى الى امكان تسليبه ليتم نقله الى الأسواق البعيده ، وبذلك يلاحظ تضاعف الطلب العالمي على الغاز الطبيعي ، بهدف خفض الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية مثل النفط والفحم0(1) وقد بدات دراسة استثمار الغاز الطبيعي المصاحب في أوائل الخمسينات الا انها لم تنفذ حتى بداية السبعينات ومن اهم فوائد استثمار الغاز الطبيعيبانواعه للاقتصاد العراقي خاصة في القطاع الصناعي ومنانواع هذه الصناعات هي :**

 ***-1*صناعة الأسمدة : تعد الاسمده الكيمياوية احدى العلاجات المناسبة للتغلب على مشكلة نقص الغذاء لدورها الكبير فيزيادة الإنتاج الزراعي وخاصة الأسمدة النيتروجينية 0وقد انشىء اول مصنع للاسمدة في العراق خلال خطة التنمية للمدة (1965 ( 1970) في محافظة البصرة وبطاقة إنتاجية تبلغ (66) الف طن /سنة من سماد الامونيا وقد أنشئت ثلاثة مواقع لانتاج الأسمدة عام 1979 ومنها معمل ( أبو فلوس ، خور الزبير ، اليوريا، كبريتات الامونيا) وتعتمد هذه المعامل على الغاز الطبيعي كمادة لانتاج الامونيا0**

***-2*الصناعة البتروكيمياوية : نظرا لتوافر الغاز المصاحب والذي يعد احد مقومات هذه الصناعة تم التخطيط والتنفيذ لبناء صناعة بتروكيمياوية متكاملة في العراق وكان الاستهلاك التصميمي لمجمع البتروكيمياويات في البصرة الذي يعد من المجمعات الكبرى في المنطقة مستخدما في ذلك الغاز الطبيعي كمادة أولية ب(811) مليون متر مكعب / سنة ، ويستهلك كوقود لقيام تلك الصناعات 0 وتوجد اغنى الحقول النفطية في (جنوب الرميلة) مما يسهل من نقل وتوزيع الغاز المنتج فضلا عن قرب هذه الصناعات من موانيء التصدير الواقعة على الخليج العربي، ويعد استثمار الغاز في الصناعات البتروكيمياوية من اهم استثمارات الغاز الطبيعي لما له من اثار اقتصادية كبيرة تنعكس على مجمل الاقتصاد الوطني ويحتل عوائد هذه الصناعات المرتبة الأولى بين الاستثمارات المختلفة للغاز مما تجدر الإشارة اليه في هذا المجال انما ينتجه العراق للمساهمة في تلك الصناعة لا يشكل نسبة اكثر من (9.2%) لتلبية متطلبات الصناعات البتروكيمياوية على الرغم من ان صناعة البتروكيمياويات من افضل الطرق لاستغلال الغاز الطبيعي الفائض 0**

***3*-صناعه الحديد والصلب :**

**ان صناعه الحديد والصلب من الصناعات التي تؤدي دورا في تنشيط الصناعات الأخرى التي تدعم الاقتصاد الوطني العراقي كما ترتبط بروابط خلفيه مع الغاز الطبيعي والتعدين والكهرباء وتعد من الصناعات التي تعتمد كأساس في أقامه المشروعات الاستثماريه الصناعيه و تعتمد بالأساس في العراق على الغاز كمصدر للوقود**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**(1)فاهان رادوبان؛تخطيط سياسات الطاقة للمستقبل؛ ابو ظبي ؛2006**

 **(2)كاظم البدري ؛ازمة الغاز وشركة شل ؛ مجلة الحوادث اشبروتبة؛العدد 4536؛في 17 شباط 201**

**المبحث الثاني**

**الموازنة العامة**

**تعد الموازنة العامة المحور الاساس الذي تدور في ظلة نفقات الدولة وايراداتها ولوجودها اهمية كبيرة لا تكاد تستغني عنها الدول اليوم الاسيما وانها تتجسد فيها العالقات المترابطة والمركبة بين مؤسسات الدولة المختلفة تشريعية وتنفيذية وقضائية ومستقلة وغير ذلك عالوة على انه تتحدد من خلالها عالقة الحكومة والقطاعات العامة بالانشطة والخاصة تعريف الموازنة العامة تتعدد تعريفات الموازنة العامة بتعدد الكتاب وتختلف في تشريعات الوضعية باختلاف الدول ونظرة كل منها الى الميزانية . ويمكن تعريفها بانها تقدير مفصل احتمالي لنفقات الدولة وايراداتها لفترة قادمة غالباً ما تكون سنة تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية وتنال موافقة السلطة التشريعية ويتضح من هذا التعريف ان الموازنة العامة تتميز بعدة خصائص اساسية هي:**

**اولا: الموازنة العامة تقدر والمراد بذلك ان الموازنة العامة تقوم على اساس وضع تقديرات احتمالية لنفقات الدولة**

**وايراداتها ويشترط في هذا التقديرات ما يلي:**

**1- ينبغي ان تكون التقديرات تفصيلية وموضوعية بقدر المستطاع اذا ان نجاح الموازنة يتوقف على دقة التقدير واقترابه من الواقع كما ان التقدير التفصيلي يساعد في التعرف على اهداف الميزانية ومن ثم على إمكانية اعتمادها من عدمه . فميزانية الدول تمثل برنامج عمل الحكومة لذي يوضح سياستها**

**2- ان تكون التقديرات مستقبلية اي ان توضع لفترة مستقبلية من الزمن عادة ما تكون سنة وهذا ما يميز الميزانية عم ما يسمى بالحساب الختامي فالميزانية تتضمن تقديرات لنفقات الدولة وايراداتها لسنة مقبلة اما الحساب الختامي فهو يشمل النفقات وااليرادات الفعلية للسنة ذاتها بعد انقضائها. اي انه يبين لنا المصروفات التي انفقت فعالً وااليرادات التي حصلت فعالً خالل السنة المالية المنقضية ويمكننا مقارنة ارقام الميزانية بأرقام الحساب الختامي معرفة مدى صحة التقديرات التي جاءت في الميزانية ومطابقتها للواقع .**

**ثانيا: الموازنة تبني على اساس اجازة برلمانية يختص البرلمان في الدول الديمقراطية باعتماد الميزانية اي الموافقة على توقعات الحكومة من نفقات وايرادات للعام المقبل. فالحكومة هي التي تقوم بأعداد الميزانية لكن البرلمان هو الذي يجيزها باعتمادها لها وذلك قبل ان يعود االمر الى الحكومة مرة اخرى لتقوم بتنفيذها في الحدود التي صدرت بها اجازة البرلمان.(1) ويعد حق البرلمان في اعتماد الميزانية من اقوى حقوق السلطة التشريعية وبواسطه تستطيع رقابة الحكومة في جميع للقيام به ومن ثم يستطيع البرلمان. دائماـ تعطيل اي نشاط حكومي المجالات. وذلك ألنه اي نشاط يستلزم مالا برفضه الموافقة على تقديراته الاتفاقية المقدمة من الحكومة اما موافقة البرلمان على الايرادات العامة فال يتضمن لنصوص القوانين التي تقررها اي خيار للحكومة في تحصيلها او عدم تحصيلها اي انها واجبة التحصيل طبقاً لممارسة الحكومة لنشاطها الاقتصادي كإيرادات الدومين الصناعي والاقتصادي كقوانين الضرائب مثالً او طبقاً (2)**

**——————————————**

**1– د. رائد ناجي احمد/ علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق/ ط،٢ العاتك لصناعة الكتاب، / القاهرة٢٠١٢ / ص .106\_107)**

**2- د. رائد ناجي احمد/ المصدر السابق/ ص 107)**

**قواعد الموازنة العامة:**

**افرزت المالية العامة التقليدية جملة من القواعد التي تنظم وتحكم الموازنة العامة وعملية تقديمها الى السلطة التشريعية العتمادها. وتترجم هذا القواعد الطبيعية االدارية والسياسية للموازنة وهي**

**اربع قواعد-:**

**1- وحدة الموازنة-: يقصد بوحدة الموازنة ان تدرج جميع نفقات الدولة وايراداتها في وثيقة موازنة واحدة والمقصود بالموازنة هنا موازنة الدولة وحدها، اما الناحية السياسية، فان القاعدة تسير لمجالس النيابية للقيام بمهمة مراقبة الموازنة، ولهذا كانت من القواعد الاساسية في المالية العامة التقليدية، وعلى الرغم من اهمية تطبيق هذه القاعدة فان هناك بعض الاستثناءات التي ترد عليها، منها -الحسابات الخاصة تمثل هذه الحسابات وسيلة فنية يسجل بموجبها دخول اموال الى**

**خزانة الدولة (من خلال العمليات الخاصة التي تؤديها) ولا تعد هذه الموال ايرادات عامة كما ان خروج بعض الاموال منها ال تعد نفقات عامة – الموازنات المستقلة وهي موازنات المرافق والمشروعات العامة ذات النشاط الاقتصادي التي تتمتع بالشخصية المعنوية. اذا يمنح الاستقلال لتمكين قيامها بوظائفها. وهذا يتطلب ان يكون ذلك لها موازنة مستقلة عن موازنة الدولة خاصة بها دونما حاجة الى نص تشريعي يقرر ذلك وعند استقالل المرافق او المشروع العام بموازنة مستقلة ال يعني انه يسعى بمفرده لتحقيق توازن موازنته او احتكار موارده .(1)**

**2- سنوية الموازنة -: يقصد بها ان يتم التحضير والاعداد والتصديق لنفقات الدولة وايراداتها بصورة دورية.اي كل عام. اي ان الموازنة ينبغي ان تعتمدها السلطة التشريعية سنويا.ً وتشمل نشاطاتها مدة سنة تقويمية. وفي حال اذ لم يحدد الاعتماد فإن الحكومة ال تستطيع انفاق اي مبلغ ومن مقتضيات هذه القاعدة ان تتولى السلطة**

**التنفيذية انفاق ما مدرج من اعتمادات في الموازنة وتحصيل الايرادات الواردة فيها خلال فترة تنفيذها وهي فترة سنة الموازنة وتدق المشكلة عندما ينشأ التزام بذمة الحكومة بدفع مبلغ خالل السنة المالية نفسها، الا ان الدفع الفعلي لمثل هذا المبلغ يتم بعد ان تكون السنة نفسها، يختلف حل مثل هذه المشكلة من دولة الى اخره حسب التشريعات السارية في الدولة المعنية.**

**3- قاعدة عمومية او شمول الموازنة -: يقصد بهذه القاعدة ان تظهر جميع تقديرات النفقات والايرادات العامة في وثيقة واحدة. دون اجراء مقاصة بين الاثنين. واذا كانت قاعدة وحدة الموازنة – كما رأينا – تهدف الى اعداد وثيقة واحدة لموازنة الدولة، فان قاعدة العمومية تهدف الى ان يسجل في هذه الوثيقة وبالتفصيل كل تقدير لنفقة او ايراد دون ان يحدث مقاصة بين بعض المرافق (اوالهيئات العامة) وبين ايراداته. وهذا يعني ان الموازنة الا تظهر سوى رصيد الفرق بين تقديرات النفقات وتقديرات ايرادية "الموازنة الصافية" واذا كانت قاعدة عمومية الموازنة قد هدفت الى احكام رقابة السلطة التشريعية على نشاط الحكومة المالي من خالل اجازة ايرادات ونفقات المرافق الحكومية. فان الى**

**جانبها قاعديتين آخرتين هما:**

**ــ قاعدة عدم تخصيص الايرادات وهذا يعني الا تخصص**

**مصدر ايراد معين من قنوات الايراد للانفاق على وجه معين من اوجه الانفاق وانمت ينبغي ان يدرج الاثنان معاً لقاعدة عمومية الميزانية**

**(الايراد والانفاق) في الحسابات المختصة بها ضمن الموازنة طبقا**

**ــ قاعدة تخصيص الاعتمادات وتعني ان تصديق المجالس النيابية على النفقات العامة الواردة في الموازنة ال يجوز ان يكون اجماليا.ً وانما يجب ان يخص مبلغ معين لكل نوع من انواع الانفاق**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**(1) محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، عمان ـ الأردن، دار المسيرة، ط ،1 ،2008 ص . 385**

**4- قاعدة توازن الموازنة -: اقرت النظرية التقليدية التوازن السنوي بين النفقات العامة والايرادات العامة بشكل مطلق واعتبرت ان خسن االدارة المالية يتطلب التوازن بين جانبي الموازنة (النفقات و الايرادات) من جه**

**والى الرغبة في تفادي مخاطر العجز في الموازنة وما يترتب على تغطيته من اثر تضخمي. او فائض لا تستطيع الدول التصرف به من جهه اخرى ومن جهة النظرية التقليدية ان عجز الموازنة يمثل خطراً رئيساً الدور التصرف به من جه اخرى الى الدرجة التي**

**يصبح فيها اخطر من تحقيق فائض فيها بكثير. بسبب انه يعني لجوء الدولة الى الاقتراض او الاصدار النقدي الجديد لتغطيته لقد اصبحه فكرة توازن الموازنة وفقا وير كبير رافق تطور دور الدولة**

**في الحياة الاقتصادية قتصادية وزيادة مسؤولياتها في مجالات كثيرة من النشاط الاقتصادي. (1)**

**اركان وخصائص الموازنة العامة**

 **اركان الموازنة العامة نستطيع ان نستخلص لها ركنين هما :**

 **١- الركن المادي، ينبغي ان تتضمن الموازنة العامة للدولة تفصيلاً بالنفقات العامة والايرادات العامة، ولكن يهم طريقة تضمينها في الموازنة العامة سواء كانت بطريقة سردية او بطريقة التعداد او باسلوب الجداول الملحقة،**

 **٢-الركن الشرعي، يتجسد الركن الشرعي في الموازنة العامة في صدور الموازنة العامة بشكل معين هو القانون ليعبر به عن رضا ومصادقة واعتماد ممثلي الشعب لمشروع قانون الموازنة العامة، فموافقة السلطة التشريعية على مشروع الموازنة تضفي علية شرعية قانونية تكمل بها مشروعية وقانونية الضرائب وبعض الايرادات الاخرى، وبدون هذه المشروعية سيتم القفز على مشروعية تلك الايرادات وستفرغ من محتواها (2)**

**خصائص الموازنة العامة تتميز الموازنة العامة كقانون بمجموعة من الخصائص التي تشترك في بعضها مع القوانين بشكل عام والقوانين المالية بشكل خاص وتختلف في البعض الاخر عنها، وتتقسم الى عدة مطالب**

 **١- قانون مالي اذا كان القانون ينقسم من جهة ارتباطه بالسلطة العامة على قسمين عام وخاص فان القانون العام يضم مجموعة من الفروع ومن هذه الفروع الحديثة هو القانون المالي، ويتضمن الاخير مجموعة من القوانين التي لا زالت مبعثرة لايضمها تقنين واحد على غرار التقنين المدني والتجاري، ومن هذه القوانين قانون الموازنة العامة للدولة الذي يعمل جنباً إلى جنب مع بقية القوانين المالية الاخرى**

 **٢- قانون مؤقت تنقسم القوانين من حيث مدة سريانها على نوعين قوانين دائميه ولا يحدد فيها المشرع لا صراحة ولا ضمناً انها تسري لفترة محددة ولا ينهي العمل بها الا بصدور تشريع لاحق يلغيها صراحةً او ضمناً باصدار قانون ينظم ذات العلاقات التي ينظمها القانون السابق، وقوانين مؤقتة تصدر لمواجهة ظرف خاص يواجه البلاد ينتهي بانتهائها**

**٣- قانون توقعي ينفرد قانون الموازنة العامة عن بقية القوانين عموماً بانه قانون يتم فيه تَقع ما ستقوم الدولة بانفاقه خلال السنة المالية موضوع القانون وما ستحصل عليه ايرادات خلال السنه ذاتها. ويترتب على ذلك انه ليس من الواجب ان يتم صرف جميع النفقات العامة التي وافقت السلطة التشريعية في قانون الموازنة العامة على اعتمادها بل ان تلك الاعتمادات تمثل الحد الاعلى لما يمكن صرفه او انفاقه من تلك الاعتمادان اذا ما توافرت اركان النفقة العامة من التزام قانوني واعتماد تشريعي**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**١- د. طاهر الجنابي، المصدر السابق ص 115**

**2- د. احمد الدخيل، المالية من منظور قانوني، مطبعة جامعة تكريت، ٢٠١٣،ص ١٩٣.١٩٤.١٩٥.١٩٦**

**٤- قانون ذو صفة آمرة ان قواعد قانون الموازنة العامة باعتباره قانون مالي قواعد آمرة لا يمكن الاتفاق على مخلفاتها، أما القول بان الموازنة العامة هي إجازة وخاصة في نفقاتها العامة فيه مغالطة كبيرة فهو يوحي بان قواعد قانون الموازنة تعطي مجرد رخصة للسلطة التنفيذية بصرف النفقات في الوقت الذي نرى فيه انها ملزمة بصرف تلك النفقات إذا ما توافر لها الركنين المادي والشرعي، اما اذا لم يتوافر اي من الركنين كعدم ثبوت وجود التزام الدولة يدفع مبلغ معين لشخص معين فلا يمكن الزام الدولة بدفع المبلغ ليس لان الموازنة هي اجازة بل لعدم توافر اركان النفقة العامة، وان قانون الموازنة قانون توقعي ودليل الامرية ان السلطة التنفيذية لا تستطيع تجاوز الا اعتمادا .**

**مبدأ توازن الموازنة**

 **يرجع تاريخ نشأة هذا المبدأ الى الاقتصادين الكلاسيك الاوائل ويراد به عموماً التوازن والتعادل حسابياً بين نفقات الدول وايراداتها في الموازنة العامة اذ ان اصحاب النظرية الكلاسيكية كانوا ينظرون نظرة شك وريبة تجاه كل فائض (زيادة ايرادات الدولة على نفقاتها) او عجز (زيادة نفقات الدولة على ايراداتها) تلجا الدولة، فهم لا يحبذون سياسة العجز على اعتبار انه ما ان يغطى عن طريق الاقتراض او عن طريق الاصدار النقدي الجديد. فاذا غطي بالاقتراض فانه سيخلف اثاراً انكماشية على الاقتصاد الوطني بسبب ان الدولة ستنافس القطاع الخاص في سوق الاقتراض مما يحرم القطاع الخاص من الاموال اللازمة لنموه على الرغم من انه المحرك الوحيد للاقتصاد في نظرهم. اما اذا غُطي بالاصدار النقدي الجديد فانة قد يختلف اثاراً تضخيمة. كما انهم لا يحبذون سياسة الفائض على اعتبار ان الاخير سيشجع على الاسراف والتبذير مما سيكون وخيم العواقب في المستقبل وهو ما يعني ايضاً ان الدرلة تجبي الضرائب اكثر مما تحتاج وهذا يضايق النشاط الخاص**

**دورة الموازنة العامة**

 **ان المقصود بمصطلح "الدورة" هي الانشطة والعمليات المكونة للموازنة العامة للدولة بالنظر لما تتصف به هذ العمليات من الدورية والاستمرار. فالموازنة تمثل مجموع الانشطة المتعددة التي تجري في نطاق الاقتصاد العام ( القطاع العام بوحداته التقليدية والاقتصادية التسييرية والانتاجية) مصاغة في صورة تدفقات نقدية. (ايرادات ونفقات عامة) وعملية مستمرة ومتصلة. ان هذه العملية سواء ما يتعلق منها بتحضير التقديرات ووضع الموازنة، او ما يتعلق بالتنفيذ او المراجعة او المحاسبة ذات تأثير في القرارات المتخذة في هذا المجال ونتيجة لهذه العلاقات الزمنية يحدث التأثير المتبادل بين التجارب المالية في الماضي وفي الحاضر والتخطيط للمستقبل وتشكل المراحل التي تمر بها الموازنة بعد اكتمال دورتها**

**اولاً : مرحلة التحضير والاعداد والتصديق تشكل مرحلة التحضير والتصديق حجر الموازنة. وتعنيان بمجموعك من مسائل ذات طبيعة فنية وادارية وذات علاقة بتحديد الموارد الاقتصادية التي تخصص لاشباع الحاجات العامة، ولتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. ويتحدد العمل المالي في هذا المرحلة بوضع تقديرات للنفقات العامة والموارد العامة لفترة قادمة.**

**وتتولى هذه المسؤولية في صورة (مشروع الموازنة) الادارات الحكومية بصفتها جزءاً من الجهاز التنفيذي في الدولة. وفي المرحلة الثانية يخضع المشروع مع المقترحات لدراسة السلطة التشريعية ومناقشتها، تمهيدا للتصديق على المقترحات وبتالي مشروع الموازنة(1)**

 **ثانياً : مرحلة اعتماد الموازنة تتولى السلطة التشريعية مهمة اعتماد الموازنة. بصفتها ممثلة لشعب حيث انتهى التطور الى اعتبار الموازنة اداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية. وذلك فان مسالة التصديق عليها من قبل ممثلي السعب امر مسلم به في جميع دول العالم**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**(1) د. طاهر الجنابي. مصدر سابق. ص ١١٦،١١٧**

**ثالثاً: تنفيذ النفقات والايرادات في الموازنة يقصد بفترة تنفيذ الموازنة، الفترة التي تبدأ من تبليغ جهات التنفيذ بموازناتها التي تم التصديق عليها وتنتهي بقفل هذه الجهات لحسابات اليوم الاخير من السنة المالية واعداد الحساب الختامي لعملية التنفيذ للسنة المنتهية. ويتولى عملية تنفيذ الموازنة السلطة القائمة بتنفذها وهي السلطة التنفيذية. وبذلك فان تنفيذ الموازنة يتطلب ثلاث عمليات :الاولى خاصة بالنفقات العامة و الثانية بالايرادات. والثالثة تتعلق بعمليات الخزانة لانها تمثل حلقة الاتصال بين التحصيل والانفاق**

**رابعاً : الرقابة على تنفيذ الموازنة واساليبها على الرغم من ان السلطتين التنفيذية والتشريعية تتعاونان في مسالة تدبير الدولة لمواردها ونفقاتها ، حيث الموازنة العامة خطة التدبير لسنة قادمة تقوم السلطة التنفيذية بتحضيرها، ومن ثم تقوم السلطة التشريعية بمناقشتها واجازتها، وثم تعهد الى الحكومة بتنفيذها، فان السلطة التنفيذية قد تخرج عن الحدود المرسومة لها في اجازة عناصر النفقات والايرادات العامة. ومن هنا تبدو اهمية الرقابة على تنفيذ الموازنة بما فيها من نفقات وايرادات تنصب على قنوات النشاط المالي لدولة**

 **خامساً :الحساب الختامي مرحلة الحسابات الختامية : المدة اللاحقة للسنة المالية والمخصصة لتسوية الحسابات الموقوفة التي تعذر تسويتها خلال السنة المالية المختصة لغرض عرض حسابات قياس النتيجة. ولايجوز ان تحتوي على معاملان قبض او دفع فعلية. وتبدأ في اليوم الاول من كان ن الثاني من السنة المالية الجديدة وتنتهي في اليوم الثلاثين من شهر حزيران ان الفترة التي يحددها القانون المذكور منطقية من اجل تقديم خلاصة الحسابات معاملات الموازنة وتحديد المركز المالي لدولة**

**مراحل الموازنة العامة**

 **على الرغم من ان الموازنة العامة هي قانون يمر بذات المراحل التي يمر بها اي قانون اخر من حيث اعداد مشروعة من قبل السلطة التنفيذية ومناقشة واقراره من قبل السلطة التشريعية ثم تنفيذ من السلطة التنفيذية، وخلال المراحل المختلفة وبعدها تدخل مرحلة الرقابة على التنفيذ التي تباشر ها سلطات مختلفة في اوقات متعددة، ولابد لنا التعرف على الاجراءات والاليات المتبعة في كل مرحلة من هذه المراحل وذلك كما ياتي:**

**١- مرحلة اعداد مشروع قانون الموازنة العامة اذا كان قانون الموازنة العامة لا يمر بمرحلة اقتراح القوانين التي تمر بها القوانين الاخرى فان مرحلة اعداد مشروع قانون الموازنة العامة لا غنى عنهل في مراحل قانون الموازنة العامة، وعلية سنحاول تفصيل الاجراءات المتبعة في هذه المرحلة والجهة المختصة باعداد المشروع وذلك في مطلبين(1):**

 **أ. اختصاص السلطة التنفيذية باعداد مشروع القانون**

 **ب. طرق اعداد التقديرات وتقسم طريقة اعداد التقديرات الى. قسمين**

 **١ -الطرق التقليدية في اعداد التقديرات**

 **٢- الطريقة الحديثة في اعداد التقديرات**

**٢- مرحلة اقرار قانون الموازنة العامة بعد اكتمال مرحلة اعداد مشروع القانون من السلطة التنفيذية واحالته الى السلطة التشريعية تقوم الاخيرة بمناقشته والتصويت علية ثم اقراره، ومن هنا ينبغي تقسيم هذا المرحلة على ثلاث مطالب نخصص الاول للحديث عن السلطة التشريعية المختصة بالإقرار والثاني لمضمون عملية الاقرار والثالث لمشكلة التأخر في الاقرار وكما يأتي(2):**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**(1) عايد فضل الشعراوي، مصدر سابق، ص ص 154 ـ . 155**

 **(2) محمد طاقة وهدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، عمان ـ الأردن، دار المسيرة، ط ،1 ،2007 ص 167**

 **أ- اختصاص السلطة التشريعية بإقرار قانون الموازنة العامة**

 **ب-مضمون عملية الإقرار**

 **ج- حلول مشكلة التأخير في اقرار قانون الموازنة العامة**

**٣- مرحلة تنفيذ قانون الموازنة العامة ما ان يصادق رئيس الجمهورية على قانون الموازنة العامة وينشر في الجريدة الرسمية حتى يصبح هذا القانون نافذاً فتبدأ مرحلة جديدة من مراحل القانون ، وهي مرحلة التنفيذ والتي يجب تناولها من حيث الجهة المختصة بالتنفيذ ومضمون عملية التنفيذ وذلك في مطلبين المطلب الاول اختصاص السلطة التنفيذية يتنفيذ الموازنة العامة من الطبيعي ان تكون عملية التنفيذ من اختصاص السلطة التنفيذية فهو اختصاص اصيل لهذه السلطة لا تنازعها اية سلطة اخرى، والحقيقة أن هذا الاختصاص لا يتعلق فقط بقانون الموازنة العامة، بل جميع القوانين فخي المسؤولة عم تنفيذ القوانين في البلاد المطلب الثاني مضمون عمليات التنفيذ تختلف عملية التنفيذ في مضمونها حسب نوع البنود المطلوب تنفيذها كما ياتي**

**تنفيذ النفقات العامة.**

 **سبق القول بان المشروع يحدد في قانون الموازنة العامة حداً للنفقات العامة لا يمكن تجاوزها، يحدد كذلك ابواب الصرف لكل اعتماد من الاعتمادات بحيث لا يمكن تجاوزها الا بالعودة الى السلطة التشريعية ، ولكن عملية التنفيذ هذه لا تعتمد فقط على تلك المحددات بل ينبغي ايضاً ان تراعي القوانين الدائمة في الدولة والخاصة بالالتزام والوفاء به والتي توجب ان تمر عملية التنفيذ للنفقات العامة بالمرحل الاتية**

**١- الالتزام بالنفقة**

**٢- تحديد مبلغ الالتزام بالنفقة**

 **٣- الامر بالصرف**

**٤- صرف المبلغ**

**٤-الرقابة على الموازنة العامة هي المرحلة التي ربما تتداخل مع المراحل السابقة هي مرحلة الرقابة، والتي قد يطلق عليها بالرقابة على تنفيذ الموازنة العامة ولكن هذه التسمية تجعلها قاصرة عن الالمام بجميع احكام الرقابة بحيث تقصرها على الرقابة اللاحقة لعملية التنفيذ في الوقت الذي يمكن ان تكون الرقابة سابقة او معاصرة او لاحقة، وعلى هذا الاساس سنحاول اعطاء صورة واضحة عن عمليات الرقابة من خلال تقسيم المبحث على مطلبين : المطلب الاول الجهة المختصة بالرقابة على الموازنة العامة. تتعدد في جميع الدول الجهات المختصة بالرقابة على الموازنة العامة بحيث اصبح هناك اكثر من نوع من انواع الرقابة اذا ما اخذنا في الاعتبار معيار الجهة المختصة بها، وسنحاول أن نفرد فرعاً خاصاً لكل نوع من هذه الرقابات**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**. د. احمد الدخيل. مصدر سابق. ص ٢١٠-215**

**. د. احمد الدخيل. مصدر سابق. ص216**

**أ- الرقابة الذاتية وهي التي تتولى مهمة الرقابة فيها السلطة التنفيذية على خلاف بين الدساتير فإما أن تمارسها ذات الجهات التي تتولى عمليات الصرف كرقابة الرئيس على المرؤوس او رقابة القسم المالي في وزارة المالية على الاعمال المالية من صرف وجباية التي تتولاها الوزارات المختلفة او ربما الجمع بين الاتجاهين**

 **ب- الرقابة السياسية بعد ان اصبحت الانظمة الديمقراطية هي السمة البارزة في الانظمة السياسية في العالم واتخاذ النظام النيابي باشكاله المختلفة من برلماني ورئاسي ومختلط، وبالنظر لان الشؤون المالية والحقوق المرتبطة بها على جانب كبير من الاهمية ونزولاً عند ارادة الشعوب ونتائج ثوراتها العملاقة فقد اصبح لممثلي الشعب في البرلمان سلطة الرقابة على قانون الموازنة العامة. وقد اطلقت تسمية الرقابة السياسية على هذه الرقابة كونها ذات صبغة سياسية وناتجة عن العلاقات المتشابكة داخل البرلمان للقوى السياسية المؤيدة والمعارضة للحكومة واعماله المرتبطة بالموازنة العامة**

**ج- الرقابة المستقلة. وتتمثل بالرقابة التي تباشرها سلطة مستقلة عن السلطتين التنفيذية التي قامت بإعداد مشروع قانون الموازنة وتنفيذه والتشريعية التي قامت بإقرار قانون الموازنة، وقد تكون هذه السلطة هي السلطة القضائية او احدى محاكمها المطلب الثاني الوقت الملائم للرقابة على الموازنة العامة. تتعدد صور الرقابة وفقاً للمعيار الزمني فيها**

**اولاً: الرقابة السابقة**

**ثانياً الرقابة المعاصرة للتنفيذ**

 **ثالثاً: الرقابة اللاحقة**

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**. د. احمد الدخيل. مصدر سابق. ص 220-٢٢٢**

 **. د. احمد الدخيل. مصدر سابق. ص 22**

 **المبحث الثالث**

 **البيانات**

**مؤشرات النفط الخام والغاز الطبيعي**

**مؤشرات النفط الخام حسب الاشهر لسنة 2017**

|  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **المؤشرات** | **كانون الثاتي** | **شباط** | **أذار** | **نيسان** | **مايس** | **حزيران** | **تموز** | **أب** | **ايلول** | **تشرين الاول** | **تشرين الثاني** | **كانون الاول** | **المجموع** |
| كمية النفط الخام المنتج / الف برميل | **132394** | **117442** | **131433** | **126374** | **131098** | **126287** | **132004** | **132315** | **129041** | **134250** | **120449** | **137926** | **1169744** |
|  كمية النفط المصدر / الف برميل | **102939** | **91558** | **101031** | **97574** | **101134** | **98177** | **100145** | **99701** | **97204** | **103424** | **104734** | **109225** | **911318** |
| قيمة النفط المصدر / الف دولار | **5002329** | **4499810** | **4766063** | **4606968** | **4623177** | **4144392** | **4400077** | **4637611** | **4866241** | **5488863** | **6021113** | **6503692** | **45292134** |
| كمية النفط المجهز للمصافي / الف برميل | **14843** | **13550** | **15640** | **15688** | **16090** | **15883** | **16386** | **16014** | **16172** | **16016** | **13202** | **14827** | **140278** |
| كمية النفط المجهز للكهرباء / الف برميل | **5705** | **5016** | **3942** | **3645** | **5190** | **5884** | **6217** | **6506** | **6467** | **5935** | **4520** | **4685** | **49049** |
| كمية الغاز المصاحب/ مقمق | **6287** | **5578** | **5810** | **5331** | **5942** | **6048** | **5972** | **5760** | **5076** | **4900** | **4721** | **4549** | **48299** |
| مقمق / وهي وحدة قياس وتعني مليون قدم مكعب قياسي  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |  |

**كمية الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك والمحروق في العراق للسنوات 1997 -2017    ( مليون متر مكعب قياسي )**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  **السنه** |  **المنتج** |  **المستهلك** |  **المحروق** |  **نسبة الاسثمار** |
| YearYear | ProduProducedced | Used | FlFlaredared | Investment percentageent |
| 1997 | 10328 | 8474 | 1854 | 82 |
| 1998 | 13125 | 9632 | 3493 | 73 |
| 1999 | 14564 | 10009 | 4555 | 69 |
| 2000 | 14543 | 10023 | 4520 | 69 |
| 2001 | 14723 | 10451 | 4272 | 71 |
| 2002 | 13758 | 10417 | 3341 | 76 |
| 2003 | 9781 | 5542 | 4239 | 57 |
| 2004 | 14171 | 7213 | 6958 | 51 |
| 2005 | 13723 | 7083 | 6640 | 52 |
| 2006 | 14152 | 6979 | 7173 | 49 |
| 2007 | 14370 | 7372 | 6998 | 51 |
| 2008 | 15516 | 9275 | 6241 | 60 |
| 2009 | 17520 | 10140 | 7380 | 58 |
| 2010 | 16887 | 9313 | 7574 | 55 |
| 2011 | 18692 | 8991 | 9701 | 48 |
| 2012 | 20496 | 8520 | 11976 | 42 |
| 2013 | 21386 | 8954 | 12432 | 42 |
| 2014 | 22364 | 8981 | 13383 | 40 |
| 2015 | 24513 | 8851 | 15662 | 36 |
| 2016 | 29326 | 11612 | 17714 | 40 |
| 2017 | 29870 | 13231 | 16639 | 44 |

 وزارة النفط Source : Ministry of Oil

 ارقام عام 2017 اولية قابلة للتغير لاحقا

 **الاستنتاجات وتوصيات الدراسة**

**1ــ الاستنتاجات**

**1- یلاحظ عدم تنوع مصـادر الایـرادات للموازنـات الســابقة فهــي تعتمــد بنســب كبیــرة وتصــاعدیة علــى الــنفط الخــام تصــل إلــى حــدود ٩٤ %وقــد تــدنت نســب مســاهمة القطاعــات الانتاجیــة إلــى خفــض مستویاتها حتى وصلت إلى حدود اقل من 7.%**

**-2 یلاحـظ انخفـاض معـدل الضـرائب والرسـوم فـي تكـــوین الایـــرادات لتمویـــل النفقـــات العامـــة فهـــي منخفضة الى حدود متدنیة جـدا رغـم ان دول العـالم تعتمــد بدرجــة كبیــرة عــل هــذا المصــدر فــي تمویــل نفقاته**

**-3 هنــاك خلــل بنیــوي فــي تركیــب الموازنــة وذلــك بســبب التفــاوت الكبیــر بــین نســب توزیــع نفقــات الموازنـــة حیـــث إن نســـبة النفقـــات التشـــغیلیة الـــى الاســـتثمار بنســـبة 3الـــى 1.**

**-4 یعاني العراق من عجز دائم في الموازنة العامة، وذلك بسبب النمو اكبر و سریع في النفقات العامة مقارنة بالایرادات العامة.**

**2ــ توصيات الدراسة**

**من التوصيات والتي قد تكون مفيدة في**

**نستطيع في ضوء النتائج السابقة ان نقترح عددا من التوصيات والتي قد تكون مفيدة في تطبيق استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل للسيارات مما يؤثر بالايجاب علي الاداء الاقتصادي.**

**ويمكن تقسيم هذه التوصيات الي توصيات قصيرة الاجل وتوصيات طويلة االاجل:**

 **توصيات قصيرة الاجل:**

**-التوسع في شبكات الغاز الطبيعي وعمل دراسة جدوي جغرافية أكثر دقة عند إنشاء محطات لتغطية مواقع جديدة مما يعني زيادة حجم السوق، مكانية انتشار المحطات بشكل جغرافي أفضل مما يسهل أتخاذ القرار لمالك السيارة بتحويل سيارته للعمل بالغازالطبيعي.**

**- استخدام الضرائب ورسوم التراخيص للسيارات التي تعمل بالغازكأدوات تحفيزية(تخفيض الضرائب ورسوم التراخيص)**

 **-رفع الدعم علي الوقود ومع الثبات النسبي ألسعار الغاز مما يحدث طفرة في فرق أسعار البيع بالنسبة للمستهلك وبالتالي سوف يشجع المستهلك علي تحويل السيارة للعمل بالغاز الطبيعي .**

**- خفض تكلفة تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي مما يشجع اصحاب السيارات لفكرة التحويل .**

**- التوعية البيئية المستمرة من أضرار البنزين علي البيئة والصحة والمميزات الاقتصادية وغير الاقتصادية للغاز الطبيعي بالنسبة لصاحب السيارة .**

**توصيات طويلة الاجل:**

**- إنشاء وكالة متخصصة في إدارة سوق الغاز الطبيعي (CNG) وتكون حلقة وصل حقيقية بين أطراف السوق بما فيها المستهلك، وتقوم هذه الادارة علي حل المشكالت الفنية ومشاكل التموين وتكلفة التحويل وما يستجد من مشاكل.**

**- اختبار الخطط والاجراءات والسياسات التي وضعتها وزارة البيئة بخصوص الحد من التلوث الناتج من المركبات للتأكد من نجاحها.**

**الخاتمة**

 **((مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا)) (الكهف: 110)**

**الحمد لله تعالى الذي وفقنا في تقديم هذا البحث، وها هي القطرات الأخيرة في مشوار هذا البحث، وقد كان البحث يتكلم عن (انتاج وتصدير الغاز ودوره في الموازنة العامة العراق أنموذجاً)، وقد بذلنا كل الجهد والبذل لكي يخرج هذا البحث في هذا الشكل.**

**ونرجو من الله أن تكون رحلة ممتعة وشيقة، وكذلك نرجو أن تكون قد أرتقت بدرجات العقل الفكر، حيث لم يكن هذا الجهد بالجهد اليسير، ونحن لا ندعى الكمال فإن الكمال لله عز وجل فقط، ونحن ق قدمنا كل الجهد لهذا البحث، فإن وفقنا فمن الله عز وجل وإن أخفقنا فمن أنفسنا، وكفانا نحن شرف المحاولة، واخيراً نرجو أن يكون هذا البحث قد نال إعجابكم.**

**وصل اللهم وسلم وبارك تسليما كثيراً على معلمنا الأول وحبيبنا و نبينا محمد عليه وعلى اهل بيت أفضل الصلاة والسلام.**

**المصادر**

**1- الاعسر، خدیجة، اقتصادیات المالیة العامة، دار الكتب المصریة، كلیة االقتصاد والعلوم السیاسیة، جامعة القاهرة، القاهرة، . 2016**

**2- الجنابي، طاهر، علم المالیة العامة والتشریع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، وزراة التعلیم العالي ولبحث العلمي، کلیة** **القانون، جامعة بغداد، موصل، بدون سنة**

**3- الزهاوي، سیروان عدنان میزرا، الرقابة المالیة علی تنفیذ الموازنة العامة في القانون العراقي، القسم: القانون / القانون العام / القانون المالي، 2020 العراق**

**4- العامري، سعود جاید مشکور، مدخل معاصر في علم المالیة العامة 2020،العراق**

**5- المعارك، محمد عبد العزیز، شفیق، علي، اصول وقواعد الموازنة العامة مع الاشارة الى تطبیقات من المملكة ودول اخرى، طبعة الاولى، جامعة الملك سعود، الریاض، 2003**

**6- النشرة الاحصائیة السنویة ، لسنوات (2010-2020) ، مدیریة العامة للاحصاء واالبحاث ، البنك المركزي العراقي.**

**7- دراوسي، مسعود، السیاسة المالیة ودورها في تحقیق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2004) جامعة الجزائر ، کلیة العلوم الاقتصادیة وعلوم التسییر ، قسم العلوم الاقتصادیة، اطروحة دکتوراه ، 2006**

**8- زهیر، زواش، محاظرات في المالیة العامة، قسم العلوم الاقتصادیة، كلیة العلوم الاقتصادیة والتجاریة وعلوم التسییر، جامعة قسطنطینیة، الجزائر. 2019**

**9- شامیة، احمد زهیر، الخطیب، خالد، المالیة العامة، دار زهران للنشر والتوزیع.1997**

**10- شاني، سالم كاظم، تحلیل العالقة بین الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق (2009-1988)، رسالة ماجستیر، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،العراق، .2011**

**11- شركة غاز الجنوب ، قسم اإلنتاج ، شعبة الحاسبة الاكترونية ، بيانات غير منشورة**

**12- علیوي، نجم عبد، دراسة وتحلیل هیکل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003-2007,بحث منشور، جامعة القادسیة / کلیة الادارة والاقتصاد، .2008**

**13- كردستان العراق (محافظتا اربیل ودهوك للمدة 1988-2007 )، مرکز کردستان للدراسات الاستراتیجیة،اربیل، 2012**

**14- محرزي، محمد +عباس، اقتصادیات المالیة العامة (النفقات العامة الایرادات العامة المیزانیة العامة للدولة )، الطبغة الثانیة، دیوان المطبوعات الجامعیة ، الساحة المركزیة، بن عكنون، الجزائر، .2005**

**15- مشكور، سعود جاید، الحلو، عقید حمید جابر، مبادئ المالیة العامة و التشریع المالي في العراق، الطبعة الاولى، العالمیة للطباعة والتصمیم، المثنى، السماوة، الجمهوریة العراقیة، 2016**

**16- ميثاق مسلم عبد عون الظالمي، أثر جوالت التراخيص على الصناعة االستخراجية النفطية في محافظة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية اآلداب، جامعة البصرة ، 2019 ، ص207 .**

**17- وزارة التخطيط ، دائرة تخطيط القطاعات ، قسم التخطيط الصناعي ، الاطار التعاقدي لاستثمار سوق الغاز الطبيعي في العراق ، 2017 .**

**18- وزارة التخطیط و التعاون االنمائي ، الجهاز المركزي لالحصاء، مدیریة الحسابات القومیة.**

**19- وزارة الكهرباء، قسم الاحصاء والمعلوماتية ، التقرير اإلحصائي السنوي لعام 2017**

**20- وزارة النفط ،شركة نفط البصرة ،هيأة العمليات، قسم القياسات، شعبة حركة النفط والغاز ،التقرير التوثيقي للمدة (2018-2009) ، بيانات غير منشورة .**

**21- نبيل جعفر عبدالرضا ،امجد صباح عبدالعالي ،اقتصاديات صناعة الغاز الطبيعي ،جامعة البصرة ،الطبعة الاولى2015**

**22- BP Statistical Review of World Energy , 68 edition ,2019**

 **الفهرس**

|  |  |
| --- | --- |
| الموضوع | الصفحة |
| الملخص | 5 |
| المقدمة | 6 |
| اهمية البحث | 6 |
| فرضية البحث | 6 |
| مشكلة البحث | 6 |
| هدف البحث | 7 |
| خطة البحث | 7 |
| المبحث الاول(طرق انتاج وتصدير الغاز في العراق) | 8 |
| الاحتياط من الغاز | 9 |
| المشكلات والصعوبات التي تواجه عملية انتاج الغاز | 10 |
| كميات الغاز المحروقه في الشعلات | 11 |
| عمليات استثمار الغاز في العراق | 12 |
| المبحث الثاني الموازنة العامة | 13 |
| قواعد الموازنة العامة: | 14 |
| مبدأ توازن الموازنة | 16 |
| مراحل الموازنة العامة | 17 |
| تنفيذ النفقات العامة. | 19 |
|  المبحث الثالث البيانات | 20 |
| مؤشرات النفط الخام والغاز الطبيعي | 20 |
| كمية الغاز الطبيعي المنتج والمستھلك  | 21 |
| الاستنتاجات وتوصيات الدراسة | 22 |
| المصادر | 24 |

**تم بحمد الله**